



## مداخلة المجموعة النيابية للعدالة والتنمية في الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان حول قرار البرلمان الأوروبي بخصوص حقوق الإنسان بالمغرب

الاثنين فاتح رجب 1444 هـ الموافق ل 23 يناير 2023م

يشرفني أن أتدخل باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية في هذه الجلسة الوطنية المشتركة للبرلمان، في إطار الإجماع الوطني الذي ميز أمتنا عبر تاريخها الطويل، في مواجهة الحملات التي تتعرض لها، إيماناً منا بأن المسار الذي خطته بلادنا في مجالات مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية، هو مسار بناء ديموقراطي وتنموي طموح وواعد، مستهدف بالتشويش والإرباك ممن يتصرفون بعقلية الاستعمار والهيمنة، ومنطق الحماية والتبعية.

هذا المسار الذي يظهر في السياسة كما في غيرها من المجالات، تابع العالم جزء منه في منافسات كأس العالم بقطر، حيث حقق منتخبنا الوطني إنجازاً تاريخياً، ليس بوصوله الى نصف النهائية، وهو إنجاز كروي كبير، ولكن بالقيم التي نثرها لاعبوه على ملاعب قطر، وتابعتها الملايين في كل البلدان والقارات، قيم الأسرة الجامعة، وقيم ابتغاء رضا الخالق ورضا الوالدين، وقيم الصبح بالتوحيد، رمزا وصوتا، والانتصار لقضايا الأمة من خلال رفع علم فلسطين، كل هذا على مرأى ومسمع من الجميع، وخاصة المسؤولين السياسيين من أوروبا، الذين حضروا في بعض مباريات المنتخب الوطني، ومنهم من سبق له أن اعتبر بوقاحة شتم الرسول صلى الله عليه وسلم حرية تعبير.

إن هذا المشهد الذي عكس تميز وتفرد المغرب وتشبته بثوابته وهويته، مقدر في السياسة أن يكون له رد فعل تجاه بلادنا، لأنه يشكل تجاوزاً للخطوط الحمراء التي حاولت أوروبا وغيرها، رسمها لنا وللدول التي تشبهنا.

وهي مناسبة، لنؤكد في المجموعة النيابية للعدالة والتنمية من منطلق قناعات حزبنا الراسخة ومرجعياته الوطنية الثابتة في الدفاع عن سيادة ووحدة وهوية وطننا، إدانتنا القوية لقرار البرلمان الأوروبي ورفضنا الجازم لكل الإملاءات الخارجية، أيا كان مصدرها وتحت أي عنوان أو ذريعة كانت وفي أي موضوع كان.

وهو موقف مؤسس على رفض الحزب المبدئي والمطلق لأي تدخل أجنبي في قضايانا الداخلية، وإيمانه العميق بأن الشعب المغربي وقواه الحية بقيادة جلالة الملك حفظه الله وفي إطار الثوابت الوطنية الجامعة والاعتزاز المتين بهويتنا الإسلامية والحضارية قادر على التصدي لكل المؤامرات ومواجهة كل التحديات ومعالجة كل الاختلالات.

ونستغرب كون البرلمان الأوروبي سمح لنفسه بإعطاء الدروس وتوجيه الإملاءات بمنطق محكوم بالوصاية في حق دولة مستقلة وشعب عريق رسم مساره بنفسه في بناء دولته الوطنية المستقلة وترسيخ الحقوق والحريات الدستورية بفضل نضال قواه الحية وشعبه الحر ومازال.

وإن تعبير حزينا عن موقفه الرافض والمدين لكل تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لبلدنا هو موقف من موقع حزب وطني مسؤول ومستقل، إذ بقدر ما يرفض بقوة هذه الوصاية الاستعمارية، لا يتردد في التنبيه إلى الاختلالات الموجودة والمطالبة بمعالجتها، في إطار السيادة الوطنية والمؤسسات الدستورية.

ونؤكد في المجموعة أن عزم بلادنا على صيانة استقلالية قراره وتحصين سيادته ووحدته الوطنية والترابية لا يعادله إلا حرصه الكبير على مواصلة إقرار الحقوق والحريات الدستورية ومعالجة كل الإشكالات المرتبطة بها والتي لا يتوانى أبنائه البررة من إثارتها والدعوة إلى معالجتها، دونما حاجة لأي تدخل أجنبي أو وصاية خارجية.

إن علاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي، بمختلف مؤسساته، ليست وليدة حدث أو زمن قريب، ولقد دبر المغرب دائما هذه العلاقة في إطار الندية والاستقلالية والسيادة الوطنية رافضا وهو الدولة العريقة، أن يتم التعامل معه كملحق أو تابع لأحد، أو أن يكون حديقة خلفية لأي كان، ولم يقبل ولن يقبل في أي وقت وتحت أي ظرف الوصاية أو التدخل في سيادته ووحدته الوطنية والترابية أو التدخل في شؤونه ومشاكله الداخلية التي تبقى موضوعا يهم المغاربة وحدهم بمختلف مؤسساتهم وقواهم وممثلهم ولا يحق لأي طرف أجنبي أن يسمح لنفسه بالتدخل فيها.

وفي هذا الصدد، ننبه في المجموعة إلى الانحراف الخطير الذي تعرفه للأسف بعض مؤسسات الاتحاد وعلى رأسها البرلمان الأوروبي الذي تحول إلى منصة تسخرها بعض دول الاتحاد في مساعيها لتحقيق مصالحها الخاصة، بعد أن فشلت في فرض سياساتها وتصوراتها على بلدنا للحد من تطوره التنموي ومن انفتاحه على محيطه ومن تنويع شراكاته، في اعتزاز بهويته وثوابته وسيادته ووحدته، وأصبحت هذه الدول تتخفي وتسخر من وراء الستار وبشكل مفضوح البرلمان الأوروبي لممارسة الابتزاز والضغط بالوكالة على المغرب، المغلف بالدفاع عن الحقوق والحريات الذي يغيبها ويستدعيها بطريقة ماكيا فيلية حسب الأحوال والظروف.

إن هذا القرار سواء من حيث خلفياته والقائمين عليه أو من حيث تركيبة داعميه أو المصوتين عليه أو من حيث مراميه وأهدافه، يمثل انحرافا جسيما على قواعد الشراكة وحسن الجوار التي جمعت المغرب بالاتحاد الأوروبي، وضرة لما تراكم طيلة عقود على مستوى العلاقات بين كل من البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي من فضاءات حوار وتواصل مبني على الاحترام والتقدير والمصالح المشتركة، وليس الإساءة أو الوصاية مثلما جسده هذا القرار.

ولا يسعنا في الختام إلا أن نستغرب أيضا في المجموعة النيابية كيف سمح البرلمان الأوروبي لنفسه بدعوة رئيسه لإحالة هذا القرار على الحكومة والبرلمان المغربيين، وننبهه إلى أن تصرفه هذا يكشف بقايا عقلية استعمارية مدانة تسمح لنفسها بانتهاك السيادة الوطنية لمؤسسات دولة شريكة، وهو أمر مرفوض وغير مستساغ من مؤسسة المفروض فيها أن تحترم سيادة واستقلال الأمم والشعوب، كما تكشف جهل البرلمان الأوروبي بنطاق سيادته التشريعية والرقابية وبمجال تدخله الجغرافي الذي يبدأ وينتهي عند حدود دول الاتحاد الأوروبي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

